

Distr.: General
1 October 2018
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٥٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٠٩ (٢٠١٨). وهو يغطي التطورات الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويلقي نظرة عامة على ما جرى من تطورات سياسية منذ تقديمي الاستكمال السابق للمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية وتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2018/786)؛ ويعرض التقدم المحرز على صعيد التعديلات المدخلة على أولويات البعثة ووضعيتها ووجودها، وعلى صعيد أخذها بالنهج الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويقدم معلومات عن أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ - كانت السمة الغالبة على الحالة السياسية هي الأنشطة السياسية والقضائية المحيطة بعملية تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، فصلت المحكمة الدستورية في الطعون المقدمة من أربعة من المرشحين الستة الذين كانت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أعلنت أنهم غير مستوفين لشروط الترشح في ٢٤ آب/أغسطس. وأيّدت المحكمة قرار إعلان عدم استيفاء شروط الترشّح في حالة جان - بيير بيمبا، زعيم حركة تحرير الكونغو، مستندةً إلى أن المحكمة الجنائية الدولية قد أدانته بتهمة التلاعب بشهادات الشهود عن طريق الفساد، وهو ما يمثل عاملا مشدِّدا. ورفضت المحكمة الدستورية الطعن المقدم من أدولف موزيتو، رئيس الوزراء السابق الذي أُعلن أنه غير مستوف للشروط بسبب تضارب في المصالح، مشيرةً إلى أن مطالبته بإعادة إدراجه في قائمة المرشحين الرئاسيين غير مدعومة بالأسانيد اللازمة. غير أن





المحكمة أيدت الطعون المقدمة من سامي باديبانغا، رئيس الوزراء السابق، ومن القيادية المعارضة ماري – جوزي إيفوكو، وأمرت اللجنة بإعادة إدراجهما بقائمة المرشحين الرئاسيين لأنهما قدما الأدلة على كونهما يحملان الجنسية الكونغولية.

٣ – وقالت إيف بازاييبا، الأمينة العامة لحركة تحرير الكونغو، إن حكم المحكمة الدستورية هو قرار سياسي هدفه إبعاد منافس حقيقي عن الساحة، وإن المحكمة بقيامها بذلك قد شوّهت صورة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أعلن السيد بيمبا في تصريحات للصحافة أنه يجري التلاعب بالقضاء لإبعاد أي منافس له ثقل ويشكل خطرا حقيقيا على المرشح الرئاسي الذي دفعت به الأغلبية الحاكمة. وأضاف أن الحكومة تمهّد الساحة لإجراء انتخابات صورية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وأعرب العديد من زعماء المعارضة عن مخاوف وانتقادات مماثلة. ورفض لامبير مندي، وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، ادعاءات السيد بيمبا وحضّه على احترام قرار المحكمة والدستور وسيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت المحكمة الدستورية في ٤ أيلول/سبتمبر قرار لجنة الانتخابات إعلان عدم استيفاء شروط الترشّح للانتخابات الرئاسية في حالة كل من أنطوان غيزينغا، رئيس الوزراء السابق، وجان – بول موكا، القيادي المعارض، وذلك بسبب أخطاء إجرائية وقع فيها الأول خلال عملية التسجيل، وعدم وجود دليل على سداد رسوم التسجيل في حالة الثاني.

٤ – وفي ١٢ أيلول/سبتمبر اجتمع قادة المعارضة أدولف موزيتو، وأنتيباس مبوسا نياموريسي، وفيليكس تشيسيكيدي، وجان – بيير بيمبا، وموبز كاتومبي، وفيتال كاميرهي في بروكسل وأصدروا بيانا مشتركا أكدوا فيه ضرورة إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة وغير إقصائية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر تماشيا مع الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ووفقا للجدول الزمني للانتخابات. وأعربوا عن رفضهم لجملة إجراءات من بينها قرار اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات استخدام آلات التصويت وحذفها لناخبين من القوائم الانتخابية بدعوى زيف قيودهم، ودعوا إلى التنفيذ السريع لتدابير بناء الثقة، وحثّوا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على نشر قوة إقليمية لضمان الأمن خلال الفترة الانتخابية، وطالبوا بالسماح للمرشحين الذين أُعلن عدم استيفائهم للشروط ”من منطلقات سياسية“ بأن يشاركوا في الانتخابات. وفي اليوم نفسه، أعلن وزير الإعلام في مقابلة إذاعية أن هذا الاجتماع فعلٌ قضى على مصداقية من قاموا به من الكونغوليين مفتقدي حس الكرامة الوطنية بعد ٥٨ عاما من الاستقلال.

٥ – وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، قام ديديه رايندرز، وزير خارجية بلجيكا، بزيارة إلى جنوب أفريقيا وأنغولا وجمهورية الكونغو، حيث تبادل وجهات النظر مع كبار المسؤولين الحكوميين بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، في لواندا، أصدر الوزير رايندرز ومانويل دومينغوس أغوستوس، وزير خارجية أنغولا، بيانا مشتركا أشارا فيه إلى جملة أمور منها أهمية وجود عملية غير إقصائية بصورة حقيقية تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أصدر وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا أكد فيه رفض الحكومة أي تدخل من البلدان المجاورة والشركاء الثنائيين في العملية الانتخابية، ودعا إلى الاحترام التام لسيادة بلده.

٦ – وواصلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وقامت في ٣ أيلول/سبتمبر بنشر سجل الناخبين المؤقت الذي ضمّ ٤٠ ٢٨٧ ٣٨٥ ناخبا. وأشارت اللجنة إلى أنه تم حذف ٧٦٣ ٣٨١ ٥ من حالات القيد المزدوج أو المكرّر لأكثر من مرة، و ٢٩٠ ٩٠٢ حالة لقيد قصّر في السجل.

٧ – وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، نشرت اللجنة القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية. وتضم القائمة ٢١ مرشحا. وفي اليوم نفسه، نشرت اللجنة القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات التشريعية الوطنية التي ضمّت ٣٥٥ ١٥ مرشحا يتنافسون على ٥٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية. أما القائمة النهائية للمرشحين في الانتخابات التشريعية على مستوى المقاطعات فتضم ٦٤٠ ١٩ مرشحا، بواقع ٢٨٤ ١٧ (٨٨ في المائة) من الرجال و ٣٥٦ ٢ (١٢ في المائة) من النساء، يتنافسون على ٧١٥ مقعدا.

٨ – وتماشيا مع قرار الحكومة تحمّل كامل المسؤولية المالية واللوجستية عن الانتخابات، مضت اللجنة قدما بالتحضيرات التقنية واللوجستية لإجراء الانتخابات. واستمرت البعثة في التواصل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن ضرورة إعطاء الإذن بالهبوط للأصول الجوية المتمركزة بشكل مسبق في عنتيبي بأوغندا.

٩ – وافتُتحت الدورة البرلمانية العادية الثانية والأخيرة للسنة في ١٥ أيلول/سبتمبر. وأشار أوبين ميناكو، رئيس الجمعية الوطنية، وليون كينغو وا دوندو، رئيس مجلس الشيوخ، إلى أنه ينبغي أن يكون التركيز منصبّا على العملية الانتخابية وعلى سرعة اعتماد ميزانية عام ٢٠١٩.

١٠ – وواصلت الحكومة ولجنة المتابعة الوطنية بذل الجهود للوفاء بالالتزامات الوطنية المتعهّد بها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وواصلت الحكومة أيضا دعوة الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري إلى الوفاء بما عليها من التزامات.

باء – التطورات الاقتصادية

١١ – ظهرت على الإطار الاقتصادي الكلّي لجمهورية الكونغو الديمقراطية علامات استقرار، مع استمرار التباطؤ الطفيف لمعدل التضخم. وظل الفرنك الكونغولي مستقرا نسبيا أيضا، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع استمر سنة كاملة في أسعار السلع الأساسية الرئيسية في الأسواق الدولية. غير أن أسعار تلك السلع (الكوبالت والنحاس والنفط) بدأت تهبط بشدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٠ تموز/يوليه، أعلن المصرف المركزي للكونغو ارتفاع حجم احتياطياته الدولية من النقد الأجنبي إلى ١,٢ بليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٨، محافظا بذلك على اتجاهه الصعودي.

جيم – الحالة الأمنية

١٢ – ظلت الحالة الأمنية هشّة في بعض أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في أقاليم بيني ولوبيرو وماسيسي بكيفو الشمالية، وفي هضاب أوفيرا العليا، وفي المناطق الحدودية من مقاطعتي مانييما وتنجانيقا، وفي إقليم شابوندا في كيفو الجنوبية حيث واصلت الجماعات المسلحة أنشطتها المزعزعة للاستقرار. وتدهورت الحالة في أجزاء من مقاطعة أويلي العليا نتيجة للتحركات العابرة للحدود من جانب عناصر مسلحة أجنبية من جنوب السودان، بينما في مقاطعة أيتوري استمر انخفاض حدة العنف بين طائفتي الهيما والليندو. غير أن اشتباكات قد وقعت في منتصف أيلول/سبتمبر بين ميليشيات

الليندو والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الجزء الغربي من البلد، ظلت بعض أنحاء منطقة كاساي تشهد صراعا مع الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها عناصر ميليشيتي كاموينا نسابو وبانا مورا، ووردت تقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي بعض قوات الأمن الوطني.

١ – مقاطعة إيتوري

١٣ – في إيتوري، واصلت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري الاستيلاء على ممتلكات المدنيين وشن الهجمات على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقعت أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك الإغارة على القرى ونهبها، على أيدي قوات المقاومة الوطنية التي شنّت سبع غارات على أفيبا وغيتي في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه. وشُنّت خمس غارات أخرى في المنطقة نفسها خلال الفترة ما بين ٢١ و ٢٣ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في ١١ و ١٢ آب/أغسطس بنهب قرى في عموم منطقة بافي وبوغورو، إلى الشمال من أفيبا وغيتي.

١٤ – وفي منطقة أخرى من إيتوري، انخفضت في إقليم دجوغو حدة العنف الطائفي بدرجة كبيرة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨. غير أن بعض الحوادث المنعزلة قد وقعت بين طائفتي الهيما والليندو في آب/أغسطس، وحدثت قفزة حادة في كثافة الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيات الليندو في أيلول/سبتمبر. وفي ٣ آب/أغسطس، قام أشخاص يُشتبه بأنهم من شباب الهيما بإصابة امرأة من الليندو في دجوكوا (على مسافة ٦٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بونيا). وفي اليوم نفسه، قام أشخاص يدّعى أنهم من جماعة الليندو بإحراق بيوت لأشخاص من الهيما في قرية تسو بمنطقة تشوميا. وفي ٢٦ آب/أغسطس، قُتل جنديان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في قرية واسا على أيدي مهاجمين يُدّعى أنهم من الليندو. وفي عملية بدت وكأنها نُفّذت بدافع الانتقام، قامت القوات المسلحة بنهب المدنيين في قريتي دجايلو ولوكو اللتين يقطنهما أهالي الليندو. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، في إقليم دجوغو، قام أشخاص من عناصر الميليشيات يُدّعى أنهم من المنتمين لطائفة الليندو بمهاجمة إحدى مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في موفارامو (على مسافة ٨٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بونيا)، حيث سرقوا أسلحة وذخيرة وقتلوا تسعة من جنود القوات المسلحة وستة مدنيين. ووقعت هجمات أخرى على أيدي من يُشتبه بأنهم من عناصر ميليشيات الليندو في ١٨ أيلول/سبتمبر ضد أربعة مواقع للقوات المسلحة في غوبي وجيرو ونيورو وزيرو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وفقا لما أفادت به التقارير. وقامت القوات المسلحة بإلقاء القبض على ثلاثة مهاجمين. وردا على الهجوم، شنّت القوات المسلحة عمليات أسفرت عن مقتل ثمانية من عناصر الميليشيات واثنين من جنود القوات المسلحة، وعن استرداد الأسلحة.

٢ – كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

١٥ – في كيفو الشمالية، وبعد فترة من الهدوء، عاد تحالف القوى الديمقراطية في تموز/يوليه ليستأنف شنّ الهجمات ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة والمدنيين في إقليم بيني. ووقع معظم الهجمات التي استهدفت القوات المسلحة على طول محوري إرينغيتي – أويتشا ومباو – كامانغو. وفي ١٢ تموز/يوليه، وقع اشتباك بين تحالف القوى الديمقراطية والقوات المسلحة في حيّ PK 13 بمنطقة مباو، مما أدى إلى فقد أحد جنود القوات المسلحة خلال القتال. وفي ١٤ تموز/يوليه، قام تحالف القوى الديمقراطية بمهاجمة القوات المسلحة في مابيكي وماسولوكويدي بمنطقتي أويتشا ومافيفي، على التوالي،

مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وأحد جنود القوات المسلحة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أسفر هجوم يُشتبه بأن عناصر من تحالف القوى الديمقراطية قامت به ضد موقع للقوات المسلحة في نغادي (على طريق بيني – مافيفي) عن مقتل ١٧ من عناصر القوات المسلحة وسرقة أسلحة وذخائر. وتكرر عدة مرات وقوع اشتباكات بين عناصر يُشتبه بانتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية وقوات البعثة. وفي ٦ تموز/يوليه، قامت عناصر يُشتبه بانتمائها إلى تحالف القوى الديمقراطية بنصب كمين لقوات البعثة في بويكيني، مما أسفر عن إصابة اثنين من حفظة السلام. وفي ٢٩ تموز/يوليه، قامت مجموعة من العناصر المشتبه بانتمائها لتحالف القوى الديمقراطية بفتح نيرانها على قاعدة عمليات سرايا البعثة في سيموليكي، مما نتج عنه تبادل لإطلاق النار. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أصيب اثنان من حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح في كمين نصبته عناصر يُشتبه بانتمائها لتحالف القوى الديمقراطية في منطقة نغادي. واستمر استهداف المدنيين بهجمات العناصر المشتبه بانتمائها لتحالف القوى الديمقراطية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢٠ مدنيا منذ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه، عُثر على جثث ستة مدنيين أفادت التقارير بأنهم قتلوا على أيدي تحالف القوى الديمقراطية في منطقة مافيفي – ماسولوكويدي. وفي ٢ آب/أغسطس، اختطف تحالف القوى الديمقراطية ١٤ مدنيا، ثم عُثر على جثثهم في الغابة المحيطة ببويكيني في ٧ آب/أغسطس. وفي اليوم نفسه، اختطفت عناصر يُشتبه بانتمائها لتحالف القوى الديمقراطية ١٥ من المدنيين في نغيري – مواليكا (على مسافة ٣٠ كيلومترا إلى الجنوب من بيني). وفي ٩ أيلول/سبتمبر، شُنّت هجمات متزامنة على أيدى عناصر يدّعى انتماؤها لتحالف القوى الديمقراطية على قرى واقعة على طريق بيني — مافيفي، مما أسفر عن مقتل أحد المدنيين وتسبب في تشرّد السكان باتجاه مدينة بيني.

١٦ – وعلى مسافة أبعد في اتجاه الجنوب، استمرت جماعات ماي – ماي مازيمبي، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، وماي – ماي تشارلز في زعزعة استقرار منطقة بوتيمبو – لوبيرو. وأقامت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد إدارة موازية في منطقة كاسوغو (على مسافة ٤٥ كيلومترا غرب لوبيرو) حتى منتصف آب/أغسطس. وفي ٢٠ تموز/يوليه، احتجز فصيل التجديد ٤٥ مدنيا في كاسوغو بشكل مؤقت لعدم سدادهم الضرائب غير القانونية التي كانت الجماعة المسلحة تقوم بجبايتها. وفي ٣ آب/أغسطس، احتُجر ما قد يصل إلى ١٥٠ شخصا للسبب نفسه. وكان هناك ٢٥ شخصا ما زالوا قيد الاحتجاز حتى ٥ آب/أغسطس. واستمرت أعمال الاستيلاء على الممتلكات هذه حتى ١٤ آب/أغسطس، حين قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية ضد عناصر فصيل التجديد واستولت على معقليه في كاغيري وكاسوغو. بيد أن الفصيل عزز مواقعه واشتبك مع جماعات ماي – ماي الأخرى في ٣١ آب/أغسطس. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، احتل الفصيل قرية بيتاكونغو (على مسافة ٥٥ كيلومترا إلى الغرب من كيرومبا).

١٧ – وأظهرت جماعة ماي – ماي تشارلز قدرتها على الصمود بعد أن كانت هدفا لعدة عمليات للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١١ تموز/يوليه، قامت عناصر الجماعة بمهاجمة موقع للقوات المسلحة في تشوندو (على مسافة ٤٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من نياميليما). وظلت الحالة في المناطق الواقعة على طول بحيرة إدوارد متوترة بسبب اجتماع عدة عوامل تمثلت في وجود الجماعة والمنازعات على ترسيم الحدود مع أوغندا وأنشطة الصيد غير المشروع. وقد بدأ التوتر يزداد على إثر إلقاء القوات البحرية الأوغندية القبض على ٤٦ من الصيادين الكونغوليين في ٤ أيار/مايو. وفي ٥ تموز/يوليه، قُتل

ما لا يقل عن سبعة مواطنين أوغنديين (أربعة من عناصر قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وثلاثة مدنيين) وثلاثة كونغوليين (اثنان من أفراد القوات المسلحة ومدني واحد) خلال اشتباك وقع على ضفاف بحيرة إدوارد، قرب كيافينيونغي.

١٨ - وفي إقليم ماسيسي، كان هناك اقتتال داخلي بين فصيلين متناحرين من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة في عموم منطقة نيابيوندو. فقد بدأت الاشتباكات بين فصيل ''العقيد'' جانفييه من التحالف (المدعوم من بعض جماعات نياتورا) وفصيل مابينزي من التحالف في أوائل عام ٢٠١٨ وازداد كثافة حتى تموز/يوليه، مما أدى إلى تشرّد السكان بأعداد غفيرة في اتجاه نيابيوندو وبينغا، وإلى وقوع أعمال عنف جنسي وقتل. وعادت الحالة إلى طبيعتها مع انسحاب ''العقيد'' جانفييه من معقله في لوكويتي وفراره وفقا للتقارير إلى كالونغو على الحدود بين إقليمي ماسيسي وواليكالي.

١٩ - وفي كيفو الجنوبية، شابت الحالة الأمنية أعمال العنف بين طائفة بانيامولينغي وغيرها من الطوائف، ولا سيما طائفة بيمبي، والجماعات المسلحة المنتمية لكل منها في هضاب أوفيرا العليا. وفي ٧ تموز/يوليه، قُتل ١٠ مدنيين في اشتباك بين هذه الجماعات في تجمع بالالا الشمالي، على الحدود بين إقليمي فيزي وأوفيرا. وفي ٨ تموز/يوليه، اشتبكت جماعة نغومينو (وهي جماعة مسلحة منتمية لطائفة بانيامولينغي) مع جماعات ماي - ماي في كانغوي (على مسافة ٨٠ كيلومترا شمال غرب مينيمبوي)، مما أسفر عن مقتل مدنيين وحرق ٢٠ بيتا وتشرُّد سكان مدنيين. وقد أدى العنف الطائفي في المنطقة إلى تشرّد حوالي ٧٦ ٠٠٠ شخص. وظلت المنطقة الحدودية بين بوروندي وإقليم أوفيرا تشكل منطقة توتّر في ظل إعادة تجميع عناصر يُدّعى انتماؤها لقوات التحرير الوطنية البوروندية في سهل روزيزي. وازدادت كثافة تحركات هذه العناصر في منطقتي فيزي وأوفيرا منذ بداية أيلول/سبتمبر. وأسفر هجوم شنته عناصر من قوات التحرير الوطنية على نقطة حدودية بوروندية في ١٤ أيلول/سبتمبر عن مقتل اثنين من عناصر قوات التحرير وجندي بوروندي واحد.

٢٠ - وبعد فترة هدوء دامت بضعة أشهر، تجدَّد الاقتتال في منتصف أيلول/سبتمبر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وماي - ماي ياكوتومبا على محور كيليمبوي (في المناطق الحدودية من مقاطعتي كيفو الجنوبية ومانييما، وبالقرب من تنجانيقا). ووقعت اشتباكات بين القوات المسلحة وتحالف من جماعتي ماي - ماي مالايكا وماي - ماي ياكوتومبا في مناطق محيطة بمينيمبوي. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، ادُّعي أن عناصر من القوات المسلحة نصبت كمينا لمجموعة من عناصر الماي - ماي في موتومبو (١٥ كيلومترا شمال مينيمبوي)، مما أسفر وفقا للتقارير عن مقتل ١٥ من جنود القوات المسلحة.

٢١ - وظل المدنيون في إقليم شابوندا يتضررون من أعمال الاستيلاء على الممتلكات التي قام بها ماي - ماي رايا موتومبوكي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت طفرة العنف التي بدأت في أوائل عام ٢٠١٨ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت حوادث أخرى من بينها قيام ماي - ماي رايا موتومبوكي (فصائل كازيموتو) في ١٩ تموز/يوليه باختطاف ١٥ من المدنيين في نيامبيمبي. وفي ٢٣ تموز/يوليه، قامت فصائل كازيموتو بمهاجمة ونهب قرية موليمبوا (٩٠ كيلومترا شمال شرق شابوندا).

٣ - مقاطعة تنجانيقا

٢٢ - شكلت أنشطة ميليشيات ماي - ماي آبا نا بالي وبافوليرو وتوا أشد الأخطار التي تعرّض لها المدنيون وأهم التحديات الأمنية التي واجهتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شمال

تنجانيقا، ولا سيما في منطقة بنديرا بإقليم كاليمي. وفي أوائل تموز/يوليه، أنشأت جماعات الماي – ماي إدارة موازية في تجمع لامبو – كاتينغا (غرب بنديرا) ومارست العديد من أعمال الاستيلاء على ممتلكات المدنيين، بما في ذلك أعمال النهب والابتزاز ونصب الكمائن. وفي ١٠ تموز/يوليه، اختُطف ٣٠ من المدنيين، من بينهم ١٦ من النساء، في موتوبيكي (٣٦ كيلومترا شمال غرب بنديرا). وقرب أواخر تموز/يوليه، أعادت القوات المسلحة انتشار جنودها من بويتو وكاسومينو (على مسافة ١٦٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من لوبومباشي) إلى بنديرا ونيونزو بنيّة بدء العمليات ضد جماعات الماي – ماي الناشطة حول مواقع التعدين. وردا على ذلك، قامت عناصر من ماي – ماي آبا نا بالي بتعزيز وجودها حول لامبو – كاتينغا.

٤ – أويلي العليا

٢٣ – في أويلي العليا، تدهورت الحالة الأمنية على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان على مدى الشهرين الماضيين بسبب ازدياد كثافة التحركات العابرة للحدود التي تقوم بها عناصر مسلحة من جنوب السودان، ولا سيما الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأفادت التقارير بوجود تلك الجماعة في منطقة نابياباي (على مسافة ٣٢ كيلومترا إلى الشمال الغربي من دورو). وفي ١٢ تموز/يوليه، وقعت اشتباكات بين قوات الأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر من الجناح المعارض في ليمبامو (على مسافة ٤ كيلومترات إلى الجنوب من دورو)، وموغولوكو (على مسافة ٢٤ كيلومترا شمال غرب دورو) ونامبيا (على مسافة ٧ كيلومترات جنوب شرق دورو). وفي ٣٠ تموز/يوليه، وقعت اشتباكات أخرى في بانغالو وكبانانغبالا وماسومبو في منطقة دونغو. وبالإضافة إلى ذلك، طلب نحو ٩٠ ٠٠٠ مدني من جنوب السودان الملاذ الآمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ – منطقة كاساي

٢٤ – ظلت الحالة الأمنية هشة في بعض أنحاء منطقة كاساي بسبب تجدد أنشطة كاموينا نسابو وأعمال التجنيد القسري، في إقليم كامونيا بمقاطعة كاساي، ردا على استمرار تحرش ميليشيا بانا مورا بالمجتمعات المنتمية إثنيا لطائفة لوبا. وإلى الشمال الشرقي، على محور مويكا – ديمبا في كاساي الوسطى، قامت عناصر ميليشيا كاموينا نسابو، بقيادة بيا تشومبي، بإحكام سيطرتها على السكان المحليين، حيث أُجبر بعض المدنيين على إعلان عدم اعترافهم بسلطة الدولة. ووردت أيضا تقارير تفيد بأن عناصر منفردة من قوات الأمن الوطني ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب والقتل والنهب.

دال – الحالة الإنسانية

٢٥ – لا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق. فوفقا لتقييم الاحتياجات الإنسانية الأخير الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، هناك ١٣,١ مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، و ٧,٧ ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، و ٤,٥ ملايين شخص غيرهم من المشردين داخليا. ويستضيف البلد أكثر من ٥٣٥ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة، بينما طلب ٧٨١ ٠٠٠ من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية الملاذ الآمن في بلدان أخرى في المنطقة. وحتى الآن، ورد لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ مبلغ ٣٩٨,٤ مليون دولار، وهو ما يمثل ٢٤ في المائة من الاحتياجات التمويلية، في حين أن الخطة الإقليمية للاستجابة

لاحتياجات اللاجئين من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتلق ســـوى ١١ في المائة من التمويل المطلوب البالغ ٣٦٨,٧ مليون دولار.

٢٦ - وفي ١١ و ١٢ تموز/يوليه، نظم مكتب تنســيق الشـؤون الإنســانية حلقة عمل شــاركت فيها السلطات الوطنية المختصة، وذلك للتحقّق من صواب العملية والمنهجيات المتبعة في تحديد الاحتياجات الإنســـانية لعام ٢٠١٩. وكان الهدف هو تقديم تحليل مشـــترك للحالة الإنســـانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول تشـــرين الأول/أكتوبر. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت أفرقة مشـــتركة من ممثلي الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية بتقييم الحالة الإنسانية في المقاطعات ذات الأولوية.

٢٧ - وفي ١ آب/أغسـطس، أعلنت وزارة الصـحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية تفشّـي مرض فيروس إيبولا في مانغينا الواقعة على مسـافة ٣٠ كيلومترا إلى الشـمال الغربي من بيني، بمقاطعة كيفو الشـمالية، إلى جانب تأثر إيتوري المجاورة أيضا. وفي ١ آب/أغسطس، أخطرت الوزارة منظمة الصحة العالمية بظهور حالة تفشـي جديدة في الجزء الشـرقي من البلد. وحتى ٢٩ أيلول/سـبتمبر، كان قد أُبلغ عن ١٥٩ من حالات الإصابة المؤكدة والمحتملة بمرض فيروس إيبولا، بما في ذلك ١٠٤ وفيات. وكان مركز انتشار الوباء هو منطقة مانغينا الصـحية، ولكن منطقتي بيني وبوتمبو الصـحيتين قد تأثرتا بشـدة أيضـا. وقد أثبتت جهود التصـدي للوباء فعاليتها إلى حد كبير، وهو ما يرجع جزئيا إلى التعاون الوثيق بين السـلطات الصـحية الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب تطبيق الدروس المستفادة من حالة تفشي مرض فيروس إيبولا التي شُـهدت مؤخرا في مقاطعة خط الاسـتواء. وهناك هياكل مقامة للتنسـيق الوظيفي، وتم نشـر القدرات الكافية في المنطقة في غضــون بضــعة أيام من إعلان تفشــي الوباء. وقدمت منظومة الأمم المتحدة دعما تقنيا ولوجستيا وأمنيا واسع النطاق لجهود التصدي لتفشي الوباء. وقامت قوة البعثة أيضا بدور محوري في جهود التصــدي لفيروس إيبولا عبر سـبل منها تنفيذ عمليات للتصــدي للتهديد المسـتمر الذي تشـكله الجماعات المسلحة ولحماية الحيز الإنساني.

٢٨ - ويجري تنفيذ خطة للاستجابة الشـاملة تغطي الفترة من آب/أغسـطس إلى تشـرين الأول/أكتوبر بقيادة وزير الصحة وبدعم من منظمة الصحة العالمية.

٢٩ - واسـتمر انتشـار وباء الكوليرا، حيث سُـجّلت ١٧ ٨٢٢ حالة إصـابة و ٥٧٣ حالة وفاة على نطاق ١٣ من المقاطعات الـــ ٢٦ حتى أواخر آب/أغسـطس. وفي إطار الدعم المقدم من مجتمع العمل الإنسـاني إلى السـلطات الصـحية بجمهورية الكونغو الديمقراطية للتصـدي للوباء، قام منسـق الشـؤون الإنسانية بتخصيص ٣ ملايين دولار من الصندوق الإنساني المشترك.

هاء - الحالة على صعيد حقوق الإنسان والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٠ - وثّقت البعثة ١ ١٣٥ حالة انتهاك لحقوق الإنســـان في تموز/يوليه وآب/أغســـطس ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧ (٨٤٠ انتهاكا)، وإن مثّل انخفاضا بالمقارنة مع فترة نيسـان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨ (١ ١٨٣ انتهاكا)، وهو ما يدلّ على أن حالة حقوق الإنسـان في البلد تبعث على القلق. ووقع أكثر من ٨١ في المائة من هذه الانتهاكات في المقاطعات المتضـــررة من النزاع، وكانت كيفو الشمالية أشدها تضررا، وخاصةً بسبب أنشطة الجماعات المسلحة.

٣١ - وعلى نطاق البلد بأســره، وقع ٥٩ في المائة من الانتهاكات على أيدي موظفي الدولة - في انخفاض عن الفترة الســـابقة - ووقع باقي الانتهاكات على أيدي الجماعات المســلحة والميليشــيات. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، تعرّض ١٦٣ شخصا، منهم ٣٦ امرأة على الأقل، للقتل خارج نطاق القضاء

أو بإجراءات موجزة (كان موظفو الدولة مسؤولين عن ٣٣ من هؤلاء الضحايا والجماعات المسلحة عن ١٢٠ ضحية)، وسُلبت حرية أكثر من ١ ٠٩١ ضحية، منهم ٩٧ امرأة و ١٢ طفلا، بشكل غير قانوني على يد موظفي الدولة أو الجماعات المسلحة.

٣٢ - وعلى الرغم من أن بعض المظاهرات والتجمّعات جرت دون وقوع حوادث، فإن القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي ظلت تعوق تهيئة البيئة المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية. ووُثّق ما لا يقل عن ١٣٤ من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالقيود المفروضة على الحريات الأساسية والحقوق السياسية، ولا سيما استهداف نشطاء المجتمع المدني وأعضاء الأحزاب السياسية. وقد وقع أكثر هذه الانتهاكات في كاتانغا العليا، تليها كيفو الشمالية، حيث ارتكبت تسعة منها الجماعات المسلحة، وانطوت بالأخص على استهداف للصحفيين وإذاعات الطوائف المحلية عقابا لهم على إدانة الانتهاكات التي ترتكبها هذه الجماعات.

٣٣ - وأُحرز شيء من التقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولكن لا يزال هناك بعض التحديات. وفي ١٣ تموز/يوليه، أُطلق سراح ٢٥ شخصا من مرفق الاحتجاز الخاص بالوكالة الوطنية للاستخبارات. بيد أن احتجاز الوكالة للأشخاص بشكل مطوّل دون أي مراجعة قضائية لا يزال يشكل مصدر قلق كبير. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أيدت المحكمة العليا الحكم الصادر في حق فرانك ديونغو، زعيم حزب الحركة اللومومبية التقدمية المعارض بالسجن خمس سنوات. وهو كان قد أدين في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في إطار إجراء ضبط في حالة تلبّس، بتهمة احتجاز ثلاثة من جنود الحرس الجمهوري بصورة غير قانونية. ودعا فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسّفي ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية إلى الإفراج عنه، كما أن الاتفاق السياسي ينص على الإفراج عنه في إطار تدابير بناء الثقة التي على الحكومة اتخاذها.

٣٤ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى المؤسسات القضائية العسكرية والمدنية في تناول قضايا الجرائم الدولية وغيرها من الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان في المقاطعات الشرقية ومنطقة كاساي. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، أنجزت المحكمة العسكرية العليا، المنعقدة في جلسات محاكم متنقلة في بوكافو (كيفو الجنوبية)، جلسات الاستماع في مرحلة الاستئناف لخمس من القضايا ذات الأولوية التي حددتها المحاكم الوطنية. وأيدت المحكمة الإدانات والأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية في كيفو الجنوبية في حق ضباط ذوي رتب رفيعة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعضو في برلمان مقاطعة كيفو الجنوبية لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في قضايا ''العقيد ١٠٦'' و ''كافومو'' و ''ماروكان''. وفي القضيتين الأخريين، قرّرت المحكمة تخفيض الحكم إلى السجن لمدة سنتين بالنسبة للعقيد بيكر بالقوات المسلحة الذي كان قد حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات لارتكابه جرائم ضد الإنسانية في موسيني بإقليم كاليهي، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وبرّأت رائدا بالقوات المسلحة ومدنيا واحدا لعدم توافر الأدلة على ارتكابهما تهمتي عصيان الأوامر والحيازة غير القانونية للأسلحة خلال مذبحة المدنيين التي وقعت في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في موتارولي بإقليم أوفيرا.

٣٤ - وفي كيفو الشمالية، في قضية أخرى ذات أولوية تقدِّم البعثة الدعم بخصوصها، قررت محكمة الحامية العسكرية في غوما في ١٤ تموز/يوليه إدانة دومينيك بوينغي بارتكاب جرائم حرب لتجنيده واستخدامه أطفالا كمقاتلين وقيامه بأعمال اغتصاب وقتل، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة.

وفي تموز/يوليه، بدأت محكمة الحامية العسكرية في بونيا، بمساعدة الدعم اللوجستي المقدّم من البعثة، محاكمة ٧٢ شخصا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك عنصر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرد في الشرطة الوطنية الكونغولية متهمان بالاغتصاب خلال الفظائع الجماعية التي ارتكبت في دجوغو في آذار/مارس ٢٠١٨.

٣٦ - وفي تموز/يوليه، قامت قوات الأمن الوطني، بدعم تقني من خلية دعم الادعاء التابعة للبعثة في بيني، باعتقال ثلاثة أعضاء من اتحاد الوطنيين من أجل تحرير الكونغو. وألقي القبض عليهم في سياق التحقيقات في الهجوم الذي شنته الجماعة المسلحة على مدينة بوتيمبو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأسفر عن مقتل أحد حفظة السلام التابعين للبعثة.

٣٧ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، حددت البعثة ٣١ حالة احتجاز مطول في سجن مقاطعة أوفيرا. وأدت المناقشات اللاحقة مع مكتب المدعي العام إلى إطلاق سراح سبعة محتجزين وتناول ١٠ قضايا في محكمة أوفيرا واختتام التحقيق مع المحتجزين الـ ١٤ الآخرين. ولا تزال السجون في جميع أنحاء البلد تعاني من عدم انتظام ورود الموارد اللازمة من أجل توفير القدر الكافي من التغذية والرعاية الطبية للسجناء ومن تأخر توفير هذه الموارد وعدم كفايتها. وسجلت البعثة ٢٨ حالة وفاة من سوء التغذية في سجون بونيا وغوما ومبوجي - ماي. وواصلت البعثة تشجيع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات على معالجة الحالة.

واو - العنف الجنسي

٣٨ - في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٨، وثقت البعثة حالات اغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وقع ضحيتها ما لا يقل عن ١٢٩ من النساء ورجلان و ٣٩ طفلا، مما يشير إلى اتجاه متنامٍ مثير للقلق. وحصل معظم حالات الاغتصاب في كيفو الجنوبية. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أبلغت البعثة السلطات الحكومية بنتائج التحقيق الذي جرى في مجال حقوق الإنسان بشأن حالات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي التي ارتكبها ائتلاف من مقاتلي جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي في قرى بيمبانغا وكيبا وواميلي في إقليم شابوندا، في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وعلى الرغم من أن بعض الضحايا قد تلقى رعاية طبية، فإن الاستجابة الشاملة لم تكن كافية. ولذلك، في الفترة من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة الدعم لمؤسسة بانزي فيما يتعلق بتوفير الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية والمساعدة القانونية لما عدده ٢٠٧ أشخاص، بمن في ذلك ٦٢ من ضحايا العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة جهودها في مجال الدعوة من أجل فتح تحقيق قضائي.

٣٩ - وواصلت البعثة التعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ خطة عمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك عن طريق التواصل مع مكتب المستشار الخاص لرئيس الدولة المعني بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال. وفي منطقة كاساي، قدمت البعثة تدريبات لقادة القوات المسلحة على مكافحة العنف الجنسي، شملت قيام ٦٦ من قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتوقيع على وثيقة التزام بمكافحة العنف الجنسي في صفوفهم. وأُجريت تدريبات إضافية لقادة القوات المسلحة في غوما وكينشاسا ولوبومباشي. ووُضعت خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية لمكافحة العنف الجنسي في صيغتها النهائية وقُدمت ليوقع عليها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

زاي – حماية الأطفال

٤٠ – تحققت البعثة، من خلال آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، من ارتكاب ١٧٦ انتهاكا جسيما ضد الأطفال. وهناك على الأقل ١٥٨ طفلا (١٤ فتاة و ١٤٤ فتى) فروا من الجماعات المسلحة أو فُصلوا منها، وتشمل هذه الجماعات قوات أبكونغوزي المقاتلة، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وماي – ماي مازيمبي ونياتورا، وبشكل رئيسي في كيفو الشمالية. وتعرضت ثلاث فتيات للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي. وتعرض خمسة أطفال (فتاتان وثلاثة فتيان) للتشويه واختُطف تسعة فتيان. وأبلغ عن حالة تم فيها منع وصول المساعدات الإنسانية في كيفو الجنوبية.

٤١ – وفي ١١ تموز/يوليه في هومبو في إقليم واليكالي بكيفو الشمالية، وقع دلفين مبيندا، قائد جماعة ماي – ماي كيفوافوا، على خريطة طريق لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ووُضعت آلية لتنفيذ خريطة الطريق. وفي ١٨ تموز/يوليه، في زيرالو في إقليم كاليهي بكيفو الجنوبية، قام رايموند كابيهولا، قائد جماعة ماي – ماي رايا موتومبوكي (فصيل نغوبيتو)، بتسليم ٣٨ طفلا للبعثة وتوقيع خريطة طريق من أجل منع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. واستمرت البعثة في التواصل مع ١٧ من قادة الجماعات المسلحة المختلفة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من أجل الإفراج عن الأطفال وتنفيذ خرائط الطريق لإنهاء تجنيد الأطفال.

ثالثا – نشر البعثة وتنفيذ ولايتها

ألف – الحوار الاستراتيجي واستراتيجية الخروج

٤٢ – لم يُحرز أي تقدم في الحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة.

باء – الاستعدادات لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية

٤٣ – اتخذت البعثة تدابير للتصدي للمخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال إجراء سلسلة من تمرينات المحاكاة مع المكاتب الميدانية لتعزيز القدرات على إدارة الأزمات في حالة حصول عنف انتخابي، بغية تحديث خطط الحماية المحلية في حالات الطوارئ وضمان وجود روابط بينها وبين آليات التخطيط لحالات الطوارئ الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أجري تمرين مع فريق إدارة الأمن لتعزيز القدرات على إدارة الأزمات، بشكل أساسي في كينشاسا، مع التركيز على تحسين مرافق الاتصالات داخل فريق الأمم المتحدة القطري الأوسع نطاقا.

٤٤ – ويتضمن مفهوم العمليات الذي يعتمده عنصر الشرطة التابع للبعثة أحكاما لمعالجة المخاطر الانتخابية، مع التركيز على التعاون مع الشرطة الوطنية الكونغولية، ولا سيما من خلال تدريب وحدات التدخل التابعة لها وتوعيتها، من أجل تعزيز قدرات مكافحة الشغب واحترام حقوق الإنسان. ووضعت شرطة البعثة برامج للتدريب والدعوة لفائدة ٤ ٦٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية العاملين في وحدات التدخل من أجل الحد من خطر الاستخدام المفرط للقوة خلال المظاهرات أو التجمعات العامة في الفترة الانتخابية.

٤٥ - ومفهوم العمليات التي تتبعه قوة البعثة موجه نحو حماية المدنيين في المناطق المعرضة للخطر خلال الفترة الانتخابية، ودعم أمن الانتخابات، وكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها. وستقوم قوة البعثة، بالتنسيق مع سائر عناصر البعثة ذات الصلة، بدعم قوات الأمن الوطنية، عند الاقتضاء، من أجل تعزيز بيئة توفر الحماية للمدنيين وتوفر الإنذار المبكر بالعنف الانتخابي من خلال الرصد والإبلاغ. وتم تخصيص مجالات المسؤولية وأعيد رسم حدود القطاعات للقوة بهدف تحقيق النشر السريع قبل الانتخابات بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٦ - واتخذت البعثة خطوات أخرى من أجل تعزيز أفرقتها المتنقلة للرصد والاستجابة لتكون بمثابة استجابة أولية للتهديدات بالعنف أو لجمع المعلومات بشأن الحوادث. وتتيح هذه الآلية إجراء التحليلات وتحسين فهم الأحداث التي تقع في بعض المناطق من خلال شبكات الإنذار المبكر، ولا سيما في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يظل وجود البعثة محدودا. كما ستدعم هذه الآلية المكاتب الميدانية الأصغر حجما وستوفر لها قدرة احتياطية، حسب الاقتضاء، لمعالجة المسائل السياسية أو الأمنية المستجدة وخاصة في الفترة التي تسبق الانتخابات.

جيم - الأخذ بنهج شامل إزاء حماية المدنيين

١ - الاستراتيجيات على نطاق البعثة

٤٧ - أحرزت البعثة تقدما في تنفيذ النهج الشامل إزاء حماية المدنيين. ووُضعت استراتيجيتان جديدتان على نطاق البعثة للتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة للمناطق الممتدة من إيتوري إلى غوما، وهما تغطيان المنطقة الممتدة من كيفو الجنوبية وصولا إلى كاتانغا العليا. وتنطوي الاستراتيجيتان على مبادرات مثل الحوار المحلي، وتحقيق الاستقرار، ودوريات الحماية، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للإنذارات، فضلا عن تقديم الدعم لأنشطة العدالة وحقوق الإنسان. وأحرز تقدم أيضا في وضع استراتيجيات محددة الأهداف للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية.

٤٨ - وتواصل البعثة تنفيذ مفهوم ''الحماية من خلال التوقعات''. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بـ ٥٩ عملية نشر للوحدات القتالية الجاهزة للتدخل، وذلك بشكل رئيسي استجابةً للتهديدات المحدقة بالمدنيين من جراء تحالف القوى الديمقراطية، ولمنع وردع ارتكاب أعمال العنف من جانب عناصر مسلحة أخرى. وقام لواء التدخل التابع للقوة في محيط بيني بـ ٣٤ من عمليات النشر هذه (٥٨ في المائة)، وقامت ثلاث كتائب قابلة للنشر السريع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ ١٠ منها (١٧ في المائة)، وقامت الكتائب الإطارية وأصول القوة الأخرى التابعة للبعثة بالعمليات الـ ١٥ المتبقية (٢٥ في المائة). وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة توسيع نطاق نظمها لشبكات الإنذار المحلية. وبثت الشبكة في المتوسط ٤٩٢ إنذارا مبكرا في الشهر، معظمها من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا. وقد استجابت الحكومة أو البعثة أو الاثنان معا لنسبة ٨٧ في المائة من هذه الإنذارات. وكانت الإنذارات التي لم تتم الاستجابة لها في مناطق بها وجود محدود لقوات الأمن الوطني ومناطق يصعب الوصول إليها.

٢ – الاستجابات على المستوى الميداني

٤٩ – في ٣١ تموز/يوليه في إقليم بيني بكيفو الشمالية، أجرت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية هجومية مشتركة ضد ثلاثة من معسكرات جماعة ماي – ماي أنشئت بالقرب من بلدة بيني، وشكلت تهديدا وشيكا للمدنيين. وأسفرت العملية عن تدمير المعسكرات، وإلقاء القبض على عدد من عناصر الجماعات المسلحة والاستيلاء على الأسلحة من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، زادت البعثة عدد الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل والدوريات في منطقة بيني بهدف زيادة وجودها، وكذلك زيادة الوعي بالأوضاع السائدة والتفاعل مع المجتمعات المحلية. وفي منطقة بيني كذلك، قامت البعثة أيضا بإشراك الزعماء التقليديين الذين وقّعوا وثيقة التزام بمعالجة المظالم وتعزيز التعايش السلمي. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم للجنة الاستشارية لتسوية المنازعات العرفية في بيني. وفي إقليم لوبيرو، وعقب عملية نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد في آب/أغسطس، نشرت البعثة فريقا للحماية المشتركة لتقييم الاحتياجات في مجال الحماية والمخاطر، مع التركيز على الحد من مخاطر ارتكاب أعمال انتقامية ضد المدنيين من جانب فصيل التجديد.

٥٠ – وفي إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري، واصلت البعثة دعم عملية السلام الجارية في أعقاب اندلاع العنف في بداية العام. وأجرت البعثة ثلاث عمليات نشر في بؤر التوتر الرئيسية ساعدت في تهيئة بيئة حمائية وتمكين البعثة من التصدي للعنف المحتمل. كما أدى وجود البعثة إلى عودة المشردين داخليا وأسهم في الجهود التي تبذلها حكومات المقاطعات من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف الدائر بين طائفتي الهيما والليندو. وواصلت البعثة دعم حملة التوعية بالسلام التي أطلقتها الحكومة في حزيران/يونيه، فنظمت حوارات بين الزعماء التقليديين والشباب والقيادات النسائية في دجوغو.

٥١ – واعتبارا من ٩ تموز/يوليه في كيفو الجنوبية، واستجابةً للحالة المقلقة في منطقة بيجومبو في الهضاب العليا، قامت البعثة بسلسلة من عمليات نشر الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وتهيئة بيئة توفر الحماية لحكومة المقاطعة من أجل بدء جهود الوساطة. وكانت لعمليات النشر التي قامت بها البعثة أثر إيجابي فوري، إذ أدت إلى إنهاء الهجمات الواسعة النطاق. وقام الموظفون المدنيون التابعون للبعثة الذين نشروا مع الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وجمعوا المزيد من المعلومات عن الحالة وشاركوا في جهود تسوية النزاعات على المستوى المحلي. وفي أماكن أخرى في كيفو الشمالية، في إقليمي كاليهي وشابوندا، وفي إطار التصدي لأعمال العنف التي تؤثر على المدنيين والنساء على وجه الخصوص، قامت البعثة بتسيير العديد من الدوريات البعيدة المدى لزيادة وجودها في المنطقة، وشجعت السلطات على تعزيز وجود قوات الأمن الوطني.

٥٢ – وفي مقاطعة تنجانيقا، واصلت البعثة تعزيز لجان الحماية المحلية في كاليمي ونيونزو لمعالجة تزايد انعدام الأمن. وفي آب/أغسطس، في كاتانغا العليا، وخصوصا في إقليم بويتو، دعمت البعثة حملة التوعية التي أطلقتها حكومة المقاطعة بشأن التعايش السلمي بين طائفتي التوا واللوبا، مما أسهم في تحسن الوضع الأمني، وعودة المشردين داخليا واللاجئين من زامبيا.

٥٣ - وفي تموز/يوليه، نشرت البعثة في منطقة كاساي وحدة قتالية جاهزة للتدخل في كاماكو، وهي مركز حضري هام على الحدود بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة ودعم نشر بعثيتين لأفرقة الحماية المشتركة. وخلال هاتين البعثتين، تعاونت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع السلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل تعزيز التعايش السلمي بين طوائف اللوبا والبندي والتشوكوي.

٥٤ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المساهمة في حماية المدنيين وكفالة حرية تنقل البعثة والعاملين في المجال الإنساني من خلال أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة قبل وبعد العمليات المنفذة ضد الجماعات المسلحة. وقدمت الدائرة أيضا الدعم في مجال تدمير الذخائر العتيقة والفائضة وغير الصالحة للاستعمال ومخزونات ذخائر الأسلحة الصغيرة التي تحتفظ بها البلدان المساهمة بقوات.

دال - تقديم الدعم إلى نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٥ - أجرى فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي مدّد مجلس الأمن ولايته في قراره ٢٤٢٤ (٢٠١٨)، بدعم من البعثة، زيارته الأولى إلى كينشاسا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل أيلول/سبتمبر تماشيا مع ولايته. وقدمت البعثة المشورة ذات الصلة بالأمن وواصلت رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة بالتعاون مع الفريق.

هاء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٦ - في الفترة من تموز/يوليه إلى منتصف آب/أغسطس، سجلت البعثة تسليم ٢٨ من الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة و ٣٣ من المقاتلين البالغين التابعين للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ممن كانوا ناشطين أساسا في كيفو الشمالية. وتم تسجيل عدد إضافي بلغ ٢٧ من المقاتلين الأجانب ومعاليهم، فضلا عن طفلين ملحقين بالجماعات المسلحة فُصلا عن تحالف القوى الديمقراطية في بيني. ودعمت البعثة أيضا زيارات التوعية التي قام بها إلى معسكرات حركة ٢٣ مارس السابقة في أوغندا ممثلو آلية المتابعة الإقليمية بشأن إعادة المقاتلين المنزوعي السلاح ومعاليهم إلى أوطانهم في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ تموز/يوليه، والزيارة التي قاموا بها إلى معسكرات عملية نزع السلاح الطوعي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كانياباغونغا وكيسانغاني ووالونغو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آب/أغسطس. وأدت هذه الزيارات إلى إعادة ١٣ من عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٥ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى رواندا.

٥٧ - والبعثة بصدد تنفيذ ٢٦ مشروعا للحد من العنف المجتمعي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسهم هذه المشاريع في تحسين الحالة الأمنية عن طريق إشراك الشباب المعرضين لخطر التجنيد، والمقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية في أنشطة مدرة للدخل، مثل بناء الهياكل الأساسية المجتمعية والدعم النفسي والاجتماعي والتدريب المهني. وأنجز عدد من مشاريع الهياكل الأساسية الكثيفة العمالة، مما وفر فرص عمل أولية للمقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي المعرضين للخطر. وشملت هذه المشاريع إعادة تأهيل أجزاء أساسية من الطرقات بهدف تحسين سبل الوصول إلى المناطق النائية والأسواق والتجارة، وتيسير تنقل قوات الأمن الوطني والبعثة.

واو – تحقيق الاستقرار

٥٨ – في تموز/يوليه، وقّع رئيس الوزراء مرسوما ينص على إنشاء ١٥ محكمة استئناف في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقاطعات الجديدة الناشئة عن إعادة رسم خريطة المقاطعات، مما يرفع مجموع عدد هذه المحاكم إلى ٢٧. وفي وقت لاحق، تم تعيين ٢١٥ من القضاة وأعضاء النيابة العامة في المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحاكم الاستئناف وإدارات المدعي العام. وفي غياب المحاكم الإدارية، ستؤدي محاكم الاستئناف دورا رئيسيا فيما يتعلق بالمنازعات الانتخابية على مستوى المقاطعات.

زاي – التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعيتها ووجودها

٥٩ – واصلت البعثة ترشيد جهودها المدنية، مركِّزة في المقام الأول على حماية المدنيين وتقديم الدعم إلى العملية السياسية، بما في ذلك الدعم الانتخابي.

٦٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، باشرت البعثة بتنفيذ انتشار البعثة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مرورا بفترة الانتخابات. وعقب اعتماد ميزانية البعثة للفترة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، تواصل البعثة تعديل وجودها. وفي إطار إعادة هيكلة القوة، أعادت البعثة ١ ٥٢٨ من عناصر القوات إلى أوطانهم بنهاية آب/أغسطس لإفساح المجال أمام قدوم اثنتين من الكتائب القابلة للنشر السريع اللتين يبلغ قوامهما ١ ٧٠٠ فرد. وتعتزم البعثة نشر كتيبتها الرابعة القابلة للنشر السريع (إندونيسيا) في تنجانيقا لمعالجة شواغل الحماية في تلك المنطقة، وكتيبتها الخامسة القابلة للنشر السريع (المغرب) إلى منطقة كاساي. وبمجرد نشر هذه الكتائب، ستجري إعادة رسم الحدود القطاعية للقوة، لضمان سهولة القيادة والتحكم، ومواءمة قطاعات القوة مع مجالات مسؤولية المكاتب الميدانية. واستمرت البعثة في التواصل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن ضرورة تيسير التعجيل بإدخال أسلحة ومعدات الكتائب القابلة للنشر السريع إلى أراضيها لكي تؤدي البعثة مهامها في مجال حماية المدنيين على النحو الصادر به تكليف من مجلس الأمن.

٦١ – وفي الوقت نفسه، تَواصلت إعادة تشكيل لواء التدخل التابع للقوة، بغية جعله أكثر مرونة وسرعة وقدرة على القيام بعمليات هجومية وحماية المدنيين في جميع أنحاء كيفو الشمالية، في حين أن كتائب القطاع الأوسط التابعة لقوة البعثة والتي كانت منتشرة في السابق في بواكيني وبوتمبو ومافيفي قد تم إدماجها ونشرها في منطقة أبعد جنوبا في كيفو الشمالية.

٦٢ – ووُضعت خطط لإدخال بعض التعديلات على نمط انتشار وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة، التي ستوفر الحماية للمدنيين ولموظفي الأمم المتحدة ومبانيها في البؤر الساخنة الحضرية الرئيسية. ومن المتوقع نقل إحدى هذه الوحدات من بوكافو إلى لوبومباشي بنهاية أيلول/سبتمبر، وأخرى من بونيا إلى كيسانغاني. وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر، ستنقل وحدة من غوما إلى كيسانغاني وأخرى من بيني إلى لوبومباشي.

حاء – تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين

٦٣ – في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بدأت البعثة بالاستخدام المنهجي لعملية قياس فعالية القوة من أجل تقييم أداء قواتها. وتجمع العملية بين أعمال التفتيش بشأن التأهب التشغيلي وتفتيش المعدات المملوكة

للوحدات من جهة وبين جوانب القيادة والسيطرة من جهة أخرى. كما تقيّم مدى جدّية عزم القوات على تنفيذ المهام المتصلة بحماية المدنيين، وتحييد الجماعات المسلحة، وتقديم الدعم إلى القوات المسلحة للحكومة المضيفة تماشيا مع خطة الحملة التي وضعتها القوة. وتشمل معايير التقييم النقدي الانضباط، ولا سيما فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحوادث المرور على الطرق. وفي نهاية دورة التفتيش يَصدر تقييم قائد القوة. وفي سياق تنفيذ خطة العمل لتحسين سلامة حفظة السلام، أصبحت هذه الأداة مرجعا رئيسيا للإبلاغ عن أداء القوة وأثرت في القرارات المتخذة بشأن مستقبل تشكيل القوات.

٦٤ - وقامت البعثة بتغذية هذه الأداة بالبيانات على أساس فصلي وأجري ما مجموعه ٤٤ تقييما بحلول أيلول/سبتمبر، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨). ومن بين الوحدات التي تم تقييمها والبالغ عددها ٤٤، تبيّن أن نسبة ٧٥ في المائة (٣٣ وحدة) سجلت أداء فوق المتوسط وأن نسبة ٤,٥ في المائة (وحدتان) سجلت أداء يعتبر دون المستوى المطلوب. وبالنسبة للوحدتين اللتين كان أداؤهما دون المتوسط، تتعلق المجالات الرئيسية التي يتعين تحسينها بالتدريب والمعدات والسلوك والانضباط والصحة.

٦٥ - وقد نفذ عنصر الشرطة أيضا نظاما لتقييم الأداء يستند إلى معايير موضوعية سواء لأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات أو لوحدات الشرطة المشكلة، من أجل تقييم قدرتهم على تنفيذ المهام الصادر بها تكليف، بما في ذلك حماية المدنيين في المناطق الحضرية من خلال الاستراتيجية التنفيذية المتكاملة لمكافحة انعدام الأمن. وجرى تقييم أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات بوتيرة ربع سنوية، ولم يتبين حتى الآن وجود أي مشاكل على صعيد الأداء. ويجري تقييم وحدات الشرطة المشكلة بواسطة عمليات تفتيش تنفيذية شهرية، وقد بينت هذه العمليات أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة تستلزم تعزيزا في القدرات.

٦٦ - واستخدمت كل من القوة وعنصر الشرطة التقييمَ لمعالجة أوجه القصور وتنفيذ التدابير التصحيحية. وتشمل هذه التدابير التدريب وعمليات التفتيش المحددة الهدف والمعاينات العشوائية للتأكد من صلاحية المعدات، وإجراء تدريب خاص على كيفية التحضير لرد صارم في حالة تعرض الدوريات لهجوم من جانب عناصر مسلحة أو حشد غاضب. وتتواصل بانتظام الزيارات الميدانية للقيادة والتحكم التي تجريها القوة والشرطة، فضلا عن القيادة المدنية للبعثة، من أجل تحديد المجالات التي يتعين تحسينها وضمان المتابعة. كما أن نتائج التقييمات المضطلع بها في سياق عملية قياس فعالية القوة أُخذت بعين الاعتبار في تخطيط وتنفيذ العملية الجارية لإعادة تشكيل قوة البعثة.

طاء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٧ - واصلت البعثة إنفاذ سياسة ”عدم التسامح إطلاقاً“ بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التدابير الوقائية الداخلية التي يتم تنفيذها حاليا، تواصلت البعثة مع المجتمعات المحلية المعرضة للاستغلال والانتهاك الجنسيين بهدف بناء قدرتها على تحديد الشكاوى المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتعامل معها، وقامت بتنفيذ آليات مجتمعية معنية بالامتثال وبتكثيف برنامجها للتوعية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالسكان المحليين، يشمل هذا النهج الجديد التوعية المجتمعية، وإجراء مناقشات في إطار منتدى مفتوح، وتبادل نتائج التحقيقات والإجراءات المتخذة. وفيما يتعلق بأفراد البعثة، ركزت الجهود على التفاعل المباشر مع البلدان المساهمة بقوات وتقديم الدعم إليها، والرصد الدقيق لسلوك الموظفين، وتنفيذ أنشطة رادعة من جانب دوريات الشرطة العسكرية، وتوزيع بطاقات جيب بشأن منع

الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما تم وضع وتنفيذ إطار لإدارة المخاطر من خلال خطة عمل. ويتم إنفاذ المساءلة من خلال آلية تنسيق شاملة والمشاركة المباشرة للمديرين وقادة الوحدات على المستوى الميداني.

٦٩ - ونفذت البعثة أيضا حملات توعية جماعية في المجتمعات المحلية الواقعة في المناطق المعرضة للخطر، بغية تزويد الفئات السكانية الضعيفة والمتضررة بآليات إبلاغ تتوافر فيها مقومات السلامة والفعالية وتوعيتها بشأن سياسة الأمم المتحدة التي تحظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ياء - الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الولاية

٧٠ - تواصل البعثة إحراز تقدم في تحسين ورصد استجابتها للاعتبارات الجنسانية، واستخدام المؤشرات الجنسانية الواردة في إطار المساءلة. وأدرجت ثلاثة أرباع مكاتب البعثة ضمن مهامها ذات الأولوية عناصر ملموسة لقياس مدى مراعاة مبادرات السلام والأمن لاحتياجات النساء والرجال. فعلى سبيل المثال، حلل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بياناته المصنفة حسب نوع الجنس، وبالتالي زاد نسبة النساء المستفيدات من برنامجه لبناء القدرات من الخُمس في عام ٢٠١٧ إلى الثلث بنهاية تموز/يوليه ٢٠١٨.

٧١ - كما قدمت البعثة الدعم للشابات في المناطق الحضرية ليقمن بدور نشط في نشر مبادئ التواصل السلمي بين الشباب في الأحياء الضعيفة في كينشاسا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمنع وقوع الاشتباكات العنيفة المحتملة مع الشرطة والجيش قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها. وتم تدريب أكثر من ١ ٠٠٠ من الشباب (٦٩٤ من النساء و ٣٣٠ من الرجال) على كيفية التعبير عن آرائهم، مع اعتماد نهج سلمي للتواصل.

٧٢ - واستضافت البعثة اجتماعات أسبوعية مع ٢٢ من السياسيات المرتبطات بمختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتبادل الآراء بشأن الفرص والتحديات التي تواجه المرشحات وكيفية المساعدة في حشد الناخبين والفوز بمقاعد.

كاف - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٣ - في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨، سُجّل في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه ١٣١ من الحوادث المتعلقة بالأمن والسلامة التي أثرت على موظفي الأمم المتحدة وأفرادها النظاميين وأصولها وعملياتها. وشملت هذه الحوادث ٦٢ من الحوادث المرتبطة بالجرائم، و ٥١ من الحوادث المتعلقة بالمخاطر، و ١١ من حوادث الاضطرابات المدنية، و ٧ حوادث تُعزى إلى النزاع المسلح. وتضرر من هذه الحوادث ٥٤ موظفا وطنيا و ٢٧ موظفا دوليا.

٧٤ - وفي كيفو الشمالية، ظل الوصول إلى بعض المناطق في إقليم بيني يشكل تحديا بسبب استمرار الاشتباكات المتفرقة بين تحالف القوى الديمقراطية وميليشيات ماي - ماي والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. ونتيجة لذلك، تم أحيانا تقييد أو تعليق تحركات الموظفين إلى مناطق العمليات التابعة لتحالف القوى الديمقراطية.

رابعا – الملاحظات

٧٥ – يشجعني التقدم المتواصل المحرز في الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وأثني على القيادة التي أبداها الرئيس جوزيف كابيلا والجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للتأكد من إنجاز المعالم الرئيسية في العملية الانتخابية. ويشكل نشر القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات خطوات مشجعة. غير أنه يؤسفني انخفاض عدد المرشحات، رغم الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف السياسية صاحبة المصلحة على العمل بنشاط من أجل تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية والانتخابية.

٧٦ – ومع اقتراب موعد الانتخابات، أشجع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية العالقة، بما في ذلك استخدام آلات التصويت وسجل الناخبين. وأحثها على مواصلة الحوار والتماس حل توفيقي من أجل توليد الثقة في العملية الانتخابية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، أكرر توجيه الدعوة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواصلة التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة الواردة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٧٧ – وما زال القلق يساورني إزاء عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول لأفراد المعارضة ونشطاء المجتمع المدني من جانب دوائر الاستخبارات، وكذلك حالات قمع المظاهرات العامة، وجميعها يقلل من فرص تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة. وأدعو السلطات إلى ضمان تمتع جميع مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية بحقوقهم المدنية والسياسية.

٧٨ – وأرحب بقرار الحكومة توفير تمويل كامل للانتخابات، وقد شجعتها على ضمان سداد مدفوعات منتظمة للّجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لكفالة إنجاز المعالم الرئيسية في الجدول الزمني للانتخابات. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم التقني واللوجستي للّجنة على النحو الصادر به تكليف من مجلس الأمن.

٧٩ – وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والزيادة في أنشطة الجماعات المسلحة في مختلف المقاطعات، ولا سيما تجدد أنشطة تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية، فضلا عن الهجمات التي يتعرض لها السكان المدنيون والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، مما أدى إلى تشريد آلاف الناس، وتدمير سبل العيش، وتعطيل التعليم. ويساورني القلق أيضا إزاء تصاعد العنف الطائفي في منطقة كاساي ومقاطعتي كيفو الجنوبية وتنجانيقا. وأحث السلطات على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين، بدعم من البعثة، وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التصرف بمسؤولية لتعزيز التماسك الاجتماعي، لا سيما خلال الفترة الانتخابية. ويساورني القلق إزاء استمرار أنشطة العناصر المسلحة الأجنبية على الأراضي الكونغولية وإزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا عند الحدود.

٨٠ – ولا يزال تجدد العنف الطائفي وأنشطة الجماعات المسلحة يؤثر سلبا على الحالة الإنسانية. ولم يتم توفير إلا نسبة ٢٤ في المائة فقط من الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠١٨ حتى الآن، مما يقوض قدرة الأمم المتحدة على دعم الفئات الأكثر ضعفا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المانحون من أجل التمكن بسرعة من سد الفجوة في التمويل. وأرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الإنساني للعمل بطريقة منسقة لتقييم الاحتياجات الإنسانية من أجل ضمان تقديم المساعدة الإنسانية على نحو محدد الهدف وسلس في عام ٢٠١٩.

٨١ - ويتطلب تكرار تفشـي مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقظة مسـتمرة. وأثني على الحكومة لاسـتجابتها السـريعة وقيادتها. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصـحة العالمية وشركاؤها، ملتزمة بدعم الحكومة في جهودها لمعالجة ضحايا المرض ومنعه من الانتشار.

٨٢ - وفي الختام، أود أن أشـكر ممثلتي الخاصـة، ليلى زروقي، على دورها القيادي وتفانيها، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التزامهم تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أثني على جهود المنظمات الإقليمية والشـركاء الثنائيين والمتعدّدي الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما تقدمه من دعم متواصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خريطة


MONUSCO
September 2018
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Brigade Headquarters
Sector Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
MALAWI
ATLANTIC OCEAN
Kinshasa
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4412 Rev. 30 UNITED NATIONS
September 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)